المبرهنة

ذكر الامام المهدي عليه السلام في العاشر من شرح الغاية ما لفظه
مسئلة قال الزيدية ومعهم المطهر في كمال الامامة ما لفظه
في بعده الى تكفير علي عليه السلام بعد وهم لا يكفرون ان شرط الامامة
رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكونوا جهلوا كون العباس وبنيه عصمة لطهر
النزه فما تحوافه هذا احد ولا يقول عليه ولا يشكان في ذلك السابق خطا
منهم وان انكروا كونه خطأ لان الرسول وعترته قد نصوا عليهم به
البطل الى قول علي عليه السلام في تعيينه اما والله لقد تقمصها فلان وهو
يعلمون محل منها محل القطب من الرحى وانه ينحدر عني السيل ولا يرقى
السلام اما احتجاجه على قريش بما احتجوا به على الانصار فما الصغ
وهذا لفظه ظاهره لان الاحتجاج بالاصاخ خطأ واضح ومن انكر هذا على
عليه السلام فهو اولى ان ينكر على الصحابة
وقد ذكر الامام المهدي بن الحسن رضي الله عنه وحكاه عن الوشحة الى كان يقس
علي عليه السلام من تقدم الصحابة معلوم ضرورة يعني انه متواتر عن
الشيعة مع كونه ليس من الزيدية احتجاجا في تحسين الظن بالصحابة
وتعظيم مرتبتهم وتشنيع القول على مخالفة ذلك لكن لم يكفه ويمنع
من حال على عليه السلام وجعل ذلك من كان بعدهم بعد مراعاة ما تقتضيه من
بعد مهم لهذا ذلك وفي الشافي للامام المنصور بالله عبد الله رحمه الله
عليه في اواخر الجزء الثالث منه ما لفظه في رده على صاحب طارقه في عوائد
اصل البيت لكم عليه السلام في اعدائه والوجيز وصيد والوعد والوعيد والنبوة
فاما ما ذكره وذكر انه شرط [illegible] فقد كان ما شرطه
في بكر وعمر ان اداء اعباد ما عهم وانهم احوجها من مرتبة
على عليه السلام فصار شرط التسليم لا يمكن ان ظن باهل البيت عليهم السلام
ذ في ذلك مخالفون المنصوص عليه في امامته عليه السلام من الكتاب
لسنة وهم بعده احق من اتبعها وانفى من الامر بها وان اجتهاد
على كفرهم ونفسهم مع شوب خطا منهم في التقدم على من هو احق منهم
هو امر المؤمنين علي عليه السلام فذلك هو اللازم من وجه النظر عندنا وكل من نظر
والعامل في مسائل الاصغاء يسوها هو رب العالمين سبحانه وهو اعلم بما
تكن صدورهم وما يعلنون انه عليم ذات الصدور